# اقتصاد

## توجّه لرفع الحد الأدنى للأجور في الأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

عاد رفع الحد الأدنى للأجور إلى الواجهة في الأردن، عقب تصريحات حكومية مباشرة وواضحة للتحاور بهذا الشأن مع الجهات ذات العلاقة ليصار إلى زيادتها العام المقبل، عملاً بما جرى التعهد به سابقاً. وفي هذا الإطار، جاء تأكيد وزير العمل خالد البكّار أن الوزارة ملتزمة بما تحقق سابقاً وسيكون هناك حوار في الشهرين المقبلين مع أطراف الإنتاج ليصار إلى رفع الحد الأدنى للأجور العام المقبل. ومنذ سنوات والمطالبات مستمرة لزيادة الحدّ الأدنى للأجور الذي ما زال يناهز 260 ديناراً (367 دولاراً) ويشمل الأردنيين فقط رغم ارتفاع الأسعار وتآكل الدخل وهنالك ضغوطات مستمرة من بعض القطاعات الاقتصادية والمنشآت لعدم زيادته بحجة صعوبة أوضاعهم المالية.

وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي الأردني أحمد عوض لـ«العربي الجديد» إنّ ارتفاع الأسعار وتراجع مستويات المعيشة وأعباء العمل توجب الإسراع في زيادة الحد الأدنى للأجور وبما لا يقلّ عن 300 دينار (420 دولاراً) في هذه المرحلة، لتخفيف الأعباء عن كاهل العمال والموظفين في مختلف القطاعات حيث ارتفع التضخم بنسب كبيرة وتحملوا ظروفاً صعبة، لا سيما في فترة جائحة كورونا وتداعيات اختلالات سلاسل التوريد وما نتج عنه من قفزات للأسعار والاحتياجات الأساسية. وأضاف أنه أُشبع الموضوع ما يكفي من حوارات بين الأطراف كافة، علماً أنه جرى تأجيل زيادة الحد الأدنى للأجور مرات عدة بسبب الأوضاع الاقتصادية، لكن لا يوجد ما يبرّر عدم اتخاذ قرار ملزم لأصحاب العمل بحيث يطبق اعتباراً من بداية العام المقبل، مشيراً إلى أن قطاعات أعمال ليس لديها ما يمنع ذلك لقناعتها بأهمية تحسين أوضاع العمال. وكان رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة قد قال الأربعاء الماضي إن رفع الحد الأدنى للأجور إلى 300 دينار على الأقل «أصبح حقاً وجوبياً»، بعد مرور أكثر من خمس سنوات تقريباً على بقائه ثابتاً، مشيراً إلى تعاون من الاتحاد العام مع وزارة العمل وأصحاب العمل خلال الأعوام على عدم المساس به بسبب «تداعيات سلبية لجائحة كورونا على اقتصاد الأردن». واعتبر أن من الضروري أن تراعي الحكومة الوضع المعيشي للناس بعد تجاوز الظروف الصعبة، ولا سيما نظراً للارتباط العضوي بين الحد الأدنى للأجور وحركة مؤشرات التضخم. وكان المرصد العمّالي الأردني قد طالب الحكومة تكراراً بإعادة النظر في سياسات الأجور لجهة ضرورة زيادتها، بما يتواءم مع اتفاقية منظمة العمل العربية الرقم «15» بشأن تحديد وحماية الأجور التي صادق عليها الأردن أخيراً بعد 40 عاماً على إقرارها. كما لفت، إبّان توقيع الأردن على تلك الاتفاقية، إلى أن البلد يمتاز ببيئة عمل متطورة وتواكب التقدم الحاصل في التشريعات التي تخدم العمالة وتحفظ حقوقها يتناقض مع سياساتها المُطبّقة على أرض الواقع حيث مستويات الأجور المتدنية وعدم تمتع نحو نصف القوى العاملة بالضمان الاجتماعي وكذلك ظروف العمل غير اللائق التي تعانيها قطاعات واسعة من العمال.

زبون يدقق بالسلع في سوبرماركت آزدا، إنكلترا، 15 أغسطس 2023 (جاستن تاليس/ فرانس برس)

### أكبر زيادة لأسعار الغذاء في 18 شهراً

قفز مؤشر أسعار الغذاء العالمية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول المنصرم، مسجلاً أكبر زيادة في 18 شهراً بدعم من ارتفاع أسعار السكر. وأظهرت بيانات المنظمة، أمس الجمعة، ارتفاع مؤشر أسعار الغذاء لتتبع أسعار السلع الزراعية الأكثر تداولا حول العالم إلى 124,4 نقطة في الشهر الماضي من 120,7 في أغسطس/آب، وهو أعلى مستوى منذ يوليو/ تموز 2023 وبزيادة 2,1 بالمئة على أساس سنوي. وذكرت الفاو أن مؤشر السكر ارتفع 10,4% على أساس شهري نتيجة لتراجع توقعات المحاصيل في البرازيل ومخاوف من أن قرار الهند إلغاء القيود على استخدام قصب السكر في إنتاج الإيثانول قد يؤثر على توافر الصادرات في البلاد.

## 500 ألف سيارة كهربائية بحلول 2030... هل تنجح السعودية؟

مسقط ـ **كريم رمضان**

مع تنامي المساعي السعودية إلى توطين العديد من الصناعات، أصبح مشهد السيارات الكهربائية مألوفا بين المواطنين، خاصة من فئة الشباب، ما عكس تحولا نوعيا تشهده المملكة في مجال صناعتها. ووفقاً لإحصاءات وزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية، فقد ارتفع عدد السيارات الكهربائية المسجلة في المملكة بنسبة 150% خلال العام الماضي (2023)، مع توقعات بأن تشكل هذه المركبات 30% من إجمالي السيارات في المملكة بحلول عام 2030. وفي إطار جهودها لتعزيز صناعة السيارات الكهربائية، يشير الخبير الاقتصادي حسام عايش إلى أن السعودية أطلقت علامة تجارية خاصة لصناعة السيارات الكهربائية باسم «سير»، كما أنشأت مصنعًا لإنتاج معادن بطاريات السيارات الكهربائية، مشيراً إلى أن الصندوق السيادي السعودي يطمح، من خلال استثماراته، إلى إنتاج 150 ألف سيارة كهربائية سنويًا بحلول عام 2026، ثم الوصول إلى 500 ألف مركبة كهربائية بحلول عام 2030. فهل تنجح؟ في السياق، يشير الخبير الاقتصادي حسام عايش، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن السعودية تسعى إلى تحقيق هدف طموح في مجال السيارات الكهربائية، حيث تخطط لأن ترتفع نسبة المركبات الكهربائية لديها إلى 60% بحلول عام 2035، وذلك من خلال شراكات مع شركات عالمية كبرى، أبرزها «لوسيد»، بقيمة عشرة مليارات دولار، حيث تستحوذ السعودية على أكثر من 70% من أسهم الشركة.

ويوضح عايش أن السعودية تعمل على تطوير البنية التحتية اللازمة للسيارات الكهربائية، خاصة في ما يتعلق بمحطات الشحن، إذ لا يتجاوز عدد محطات الشحن في المملكة 30 محطة، لكن الخطط تشير إلى إنشاء شبكة واسعة لشحن السيارات الكهربائية. وفي هذا الإطار، جرى تأسيس شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية السعودية لتقديم خدمات الشحن في أكثر من ألف موقع، وتوفير خمسة آلاف شاحن سريع بحلول عام 2030، بحسب عايش، مشيرا إلى أن هذه الخطط الطموحة تأتي في إطار سعي المملكة للتركيز على اقتصاد الاستدامة والتنمية الاقتصادية، وخفض الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2050.

## أخبار

### الدولار الأعلى في 6 أسابيع

حوّم الدولار قرب أعلى مستوى في ستة أسابيع يوم الجمعة، قبيل صدور بيانات الوظائف الأميركية الحاسمة التي قد توفر مؤشرات حول مسار أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، فيما قفز الين منهياً أسبوعاً مضطرباً شابه غموض بشأن توقعات السياسة النقدية في اليابان. وتلقى الدولار

دعما من الطلب على الملاذات الآمنة مع تقييم المستثمرين للصراع واسع النطاق في الشرق الأوسط وتداعياته على الاقتصاد العالمي. وسجل مؤشر الدولار، الذي يقيس العملة الأميركية مقابل ست عملات رئيسية، 101,91، بحسب رويترز، وهو مستوى غير بعيد عن أعلى مستوى له في ستة أسابيع عند 102,09 الذي لامسه أمس الخميس. وارتفع المؤشر على مدار الأسبوع بنحو 1,5%، وهو أقوى أداء له منذ إبريل/نيسان.

### المغرب ينتقد إلغاء اتفاق أوروبي

اعتبرت وزارة الخارجية المغربية أن الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الأوروبية أمس الجمعة، ببطلان الاتفاقات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي يُعد «انحيازاً سياسياً صارخاً»، علماً أن المحكمة قالت إن المفوضية الأوروبية انتهكت حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير من خلال إبرام اتفاقات تجارية مع المغرب. وقالت الوزارة في بيان لها: «مضمون القرار تشوبه العديد من العيوب القانونية الواضحة وأخطاء في الوقائع محل شبهات».

### مصر وشفافية صفقات القمح

قالت الهيئة العامة للسلع التموينية في مصر الجمعة، إنها ملتزمة تماماً بالإفصاح عن أي صفقات أو ممارسات تبرمها، وذلك رداً على تقرير لرويترز في وقت سابق من هذا الأسبوع حول صفقة مباشرة لتوريد القمح شهرياً. وأضافت: «تلتزم الهيئة العامة للسلع التموينية بتأمين وتوفير مخزون استراتيجي آمن للسلع التموينية الأساسية، وتقوم الهيئة بشكل مستمر بمتابعة التحركات السعريه للسلع والعمل علي استغلال مستويات الأسعار المنخفضة عالمياً لتأمين متطلباتها مع التزامها التام بالإفصاح عن أيه صفقات أو ممارسات تبرمها الهيئة مع الغير».

### بورصة أبوظبي... خاسرة

أغلق مؤشر بورصة أبوظبي على انخفاض الجمعة، مواصلاً الخسائر للجلسة السابعة وسط تصعيد بين إسرائيل وإيران قد يؤدي إلى صراع أوسع نطاقا بالشرق الأوسط، بينما أنهى مؤشر دبي سلسلة خسائر استمرت لخمس جلسات ليصعد بدعم من أداء سهم بنك دبي التجاري.

اقتصاد الحرب

# أزمة إسرائيل تتعمّق

## اقتصادها يدفع ثمن عدوانها الوحشي

يدفع الاقتصادان اللبناني والفلسطيني ثمناً هائلاً لعدوان الاحتلال الوحشي في الاتجاهين، لكن الاقتصاد الإسرائيلي ليس بمنأى عن تداعيات الخراب

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

كلما أوغلتْ في قتل الفلسطينيين واللبنانيين وعاثت تدميراً في منازلهم ومؤسساتهم ومدنهم وقراهم وبُناهم التحتية، تجد إسرائيل نفسها أمام مأزق اقتصادي ومالي آخذ في التعمّق يوماً بعد يوم، فضلاً عن انفضاح صورتها الإجرامية أكثر فأكثر أمام شعوب العالم، في حين أن دولة الاحتلال ينتظرها تحد أكثر صعوبة يتمثل بركود اقتصادي وشيك، وفقاً لصحيفة تميو الإندونيسية التي نقلت أمس الجمعة، عن محللين قولهم إن خفض التصنيف الائتماني قد لا يكون الأخير، حيث تنعكس العمليات العدوانية على جبهتين: أولاً تحفيز الإنفاق الحكومي وثانياً تأجيج المخاوف من أن الاقتصاد الإسرائيلي قد لا يتعافى بالسرعة نفسها التي تعافى بها في الحروب السابقة.

وتفاقمت الضغوط على الاقتصاد الإسرائيلي على نحو أكثر حدّة مع ضربتين قاسيتين تلقاهما تصنيفه الائتماني بفارق أيام قليلة، فيوم الثلاثاء الفائت، خفضت «ستاندرد آند بورز» تصنيف ديون إسرائيل من «إيه+» إلى «إيه»، مما يؤدي إلى تداعيات سلبية مع المخاطر الأمنية المتزايدة بسبب تفاقم العدوان على لبنان وفلسطين، مع توقعات بتزايد احتمال أن يطول أمد الحرب حتى عام 2025، في ضوء التصعيد الأخير للقتال، مما يؤدي إلى مخاطر أمنية على إسرائيل، وتأخير التعافي الاقتصادي مع تقديرات بأن يجمح عجز الموازنة العامة على الأمدين القصير والمتوسط بسبب تزايد الإنفاق الدفاعي. والأخطر في تقرير الوكالة كان تخفيض توقعاتها لنمو الاقتصاد الإسرائيلي مع ركود في عام 2024، و2,2% عام 2025، مقابل توقعات سابقة كانت تشير إلى نمو نسبته 5%.

وأتت خطوة «ستاندرد آند بورز» بعدما خفّضت وكالة موديز التصنيف الائتماني لإسرائيل يوم الجمعة الذي سبقه، من «إيه2» إلى «بي إيه إيه1»، وهو الخفض الثاني هذا العام، مشيرة إلى تداعيات سلبية واحتمال خفضه من جديد على الأمد القصير، مع الإشارة إلى أن للمخاطر تداعيات مادية سلبية على الجدارة الائتمانية لإسرائيل على المديين القريب والبعيد.

ونقلت الصحيفة الإندونيسية تصريحاً للخبير الاقتصادي في «بنك هبوعليم» فيكتور بهار أشار فيه إلى أن «تصنيف الديون من فئة A1A عادة ما يميز البلدان الأقل ثراء وتطوراً من إسرائيل»، فيما قال بائير أفيدان، وهو مسؤول تنظيمي مصرفي سابق، إن «هناك الكثير من القضايا التي يتعين علينا القيام بها من أجل الحفاظ على التصنيف الحالي»، وذلك بعدما كلف عدوان إسرائيل المستمر منذ عام تقريباً نحو 250 مليار شيكل (67 مليار دولار)، وهي تقديرات سبقت العدوان المستجد من أكثر من أسبوع على العُمق اللبناني، وهو ما سيكون له بالتأكيد تداعيات أخطر وتكاليف أكبر.

وفي الإطار عينه، تتوقع وكالة «فيتش» أن تزيد إسرائيل من إنفاقها الدفاعي في الأمد البعيد من مستويات ما قبل الحرب بنحو 1,5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أعربت «ستاندرد آند بورز غلوبال» عن حذرها حيال المخاطر الجيوسياسية المتزايدة باستمرار وعجز الموازنة المتعاظم، في حين قالت المحاسبة العامة الإسرائيلية يالي روتنبيرغ إن من الواضح أن الحرب على عدة جبهات ستفرض ثمناً اقتصادياً، لكنها قالت إنه «لا يوجد مبرر» لخفض التصنيف الائتماني.

لكن نمو الاقتصاد الإسرائيلي تلقى ضربة واضحة، إذ تباطأ إلى 0,7% سنوياً في الربع الثاني وإلى انكماش بنسبة 0,9% على أساس نصيب الفرد، مما يزيد الضغوط على مالية الحكومة. ووفقاً لمعهد أهارون للسياسة الاقتصادية في جامعة رايخمان، فإن الحرب الشاملة مع حزب الله بما في ذلك حملة برية من شأنها أن تؤدي إلى انكماش اقتصادي بنسبة 3,1% هذا العام وعجز في الموازنة بنسبة 9,2% من الناتج المحلي. ومع تضخم ميزانية الدفاع وإصرار شركاء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في الائتلاف على الاحتفاظ ببرامج الإنفاق المفضلة في ميزانية 2025 المتأخرة، كانت موديز تنتقد السياسة المالية، وتستهدف مسودة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش عجزاً بنسبة 4% من الناتج المحلي و35 مليار شيكل في تخفيضات الإنفاق. وبالنسبة للعديد من قطاع الأعمال، فإن القوة الأساسية للاقتصاد وقطاع التكنولوجيا الفائقة الديناميكي تفوق الأسئلة حول أهداف الإنفاق الحكومي. ومن جانبه، حث بنك إسرائيل المركزي على خفض الإنفاق وزيادة الضرائب لكبح جماح العجز الذي توقعته الحكومة بنسبة 6,6% من الناتج الإجمالي لعام 2024، لكنه يبلغ حالياً 8,3%، فيما تتوقع موديز عجزاً بنسبة 7,5% بنهاية العام.

تفاقمت الضغوط على الاقتصاد الإسرائيلي بعد خفض تصنيفه

يحاولون عبثاً السفر إلى إسرائيل في مطار اللد، 30 سبتمبر 2024 (أليكسي روزنفيلد/ Getty)

المغرب

# قلق مزارعي الحبوب من الجفاف يتعاظم

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

يرتفع منسوب القلق في أوساط مزارعي المغرب مع قرب بداية الموسم، إذ يفترض فيه الشروع في إعداد الأرض وتحضير البذور، بينما يستحضرون سنوات الجفاف التي أثرت سلباً في المحاصيل. فالقلق الذي ينتاب المزارعين عكسته تساؤلات في المؤتمر الصحافي الذي أعقب جلسة الحكومة يوم الخميس الفائت، حيث ذكر الناطق الرسمي باسمها مصطفى بايتاس أن الجفاف أثر في الإنتاج وفرص العمل بالأرياف ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الصدد، يؤكد لـ«العربي الجديد» محمد الإبراهيمي، نائب رئيس جمعية مكثري البذور، أن المتساقطات المطرية المأمولة في الشهر الجاري ستكون حاسمة في إقبال المزارعين على الحرث، بخاصة في ظل غلاء تكاليف الإنتاج، موضحاً أنه رغم انخفاض أسعار بذور القمح من 42 إلى 39 دولاراً في الفترة الأخيرة، فإن كلفة الأسمدة الأزوتية والسولار مرتفعة، ومشيراً إلى أن الاتجاه لم يتضح بعد بشأن نيات شركات التأمين التي قد تتخلف عن تغطية المخاطر في ظل توالي سنوات الجفاف.

ويخشى مزارعون من عودة سيناريو الموسم الزراعي الماضي، الذي اتسمت انطلاقته، بحسب المندوبية السامية للتخطيط، بظروف مناخية صعبة، نتيجة تأخر التساقطات المطرية وعدم انتظام توزيعها الجغرافي مصحوبا بمستويات مرتفعة لدرجات الحرارة مقارنة بتلك المعتادة موسمياً. ويستحضر المزارعون مع بداية الموسم الجديد، ما حدث في الموسم المنصرم، حيث لم تسعفهم التساقطات المطرية في الإقبال على الحرب والزرع في فصل الخريف، خاصة في ظل غلاء مدخلات الإنتاج. وتسبب ضعف التساقطات المطرية، في خفض المساحة المزروعة بالحبوب بنسبة 33%، لتستقر على 2,5 مليون هكتار في الموسم الحالي، مقابل 3,7 ملايين هكتار في الموسم الماضي. وأدى ذلك إلى تراجع إنتاج الحبوب في الموسم الحالي بنسبة 43% مقارنة بالموسم السابق، ليصل إلى 3,11 ملايين طن، وهو محصول دون توقعات الحكومة التي بنت توقعات النمو الاقتصادي على أساس محصول في حدود 7,5 ملايين. هذا ويتطلع المغرب لمعالجة مشكلة ضعف المتساقطات المطرية التي تراجعت في الموسم الأخيرة 50%، بما لذلك من تأثير سلبي في محصول الحبوب، عبر اللجوء إلى السقي التكميلي للأراضي الفلاحية الموجهة للحبوب. غير أن توفير مياه السقي يبقى مرهوناً بمنسوب الأمطار، بخاصة في ظل تراجع مخزون السدود التي جرت العادة على أن تسعف المغرب في المناطق التي تنتج الأراضي فيها محاصيل مهمة رغم محدوديتها.

الأمطار المأمولة هذا الشهر ستحسم الإقبال على الزراعة

سياسة نقدية

# 3 تحديات تواجه محافظ مصرف ليبيا المركزي

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

مع توليه منصب محافظ مصرف ليبيا المركزي، يواجه ناجي عيسى تحديات اقتصادية ضخمة تتطلب حلولاً عاجلة، أبرزها ثلاث مسائل تتمثل بلجم التضخم وإعادة الاستقرار لسعر صرف الدينار ومعالجة أزمة السيولة والنقد الأجنبي، علماً أن انخفاض قيمة العملة المحلية له تأثير مباشر على حياة المواطن، ما يجعل مهمة المحافظ الجديد في غاية الأهمية لإعادة التوازن إلى الاقتصاد المحلي.

ويرى خبراء اقتصاد أن نجاح المحافظ الجديد يتوقف على تبني إصلاحات جذرية تهدف إلى تعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية، خاصة في ما يتعلق بالاحتياطيات النقدية وعائدات النفط. وفي هذا الصدد، يشير المحلل الاقتصادي بشير مصلح لـ«العربي الجديد» إلى أن «تعزيز الشفافية في إدارة الاحتياطيات النقدية والتدفقات النفطية يجب أن يكون من أولويات الإدارة الجديدة لضمان تحقيق استقرار اقتصادي مستدام». وأضاف أن هناك تضارباً في المعلومات حول حجم الاحتياطيات المتاحة لمصرف ليبيا المركزي، وهو ما يزيد من تعقيد الوضع، لافتاً إلى أن هناك ضرورة لتوحيد الرؤى بين المصرف المركزي والمؤسسات المالية الأخرى مثل ديوان المحاسبة والمؤسسات الدولية.

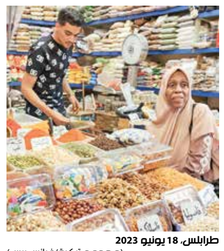

طرابلس، 18 يونيو 2023 (محمود تركية/فرانس برس)

وفي السياق عينه، أشار المحلل الاقتصادي علي الرقيعي إلى أن أحد الملفات الحاسمة التي تواجه المحافظ الجديد هو استقرار الدينار الليبي، وأوضح لـ«العربي الجديد» أن إلغاء الضريبة المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي سيساهم كثيراً في استقرار سعر الصرف، مما سينعكس إيجابياً على تخفيف معدلات التضخم. وأضاف أن إدارة الاحتياطيات النقدية بحذر ستلعب دوراً محورياً في الحفاظ على استدامة الاقتصاد، خاصة مع تراجع العائدات النفطية بسبب الأزمات السياسية المستمرة.

بدوره، يؤكد المحلل المالي محمود سالم أن من الضروري تقليل الإنفاق الحكومي المفرط، بما سيساعد في استقرار الاقتصاد ومعالجة أزمة السيولة، داعياً إلى تبني خطة زمنية لتقليل كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد عبر تقليص السيولة المفرطة التي أثرت على استقرار النظام المالي، علماً أن الكتلة النقدية المتداولة حالياً بين الجمهور تبلغ 55 مليار دينار، أو ما يعادل تسعة أضعاف معدلاتها الطبيعية. أما الخبير عبد الباسط حمودة فيعتبر أن «التضخم هو التحدي الأكبر أمام المحافظ الجديد، ويتطلب هذا ضبط الإنفاق الحكومي وتحفيز النمو الاقتصادي عبر تعزيز الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى ضبط سوق العملة وتخفيف الضغوط على الدينار».

تحقيق

بين سورية ولبنان 6 معابر شرعية، فيما تشير التقديرات إلى وجود العشرات غير الشرعية التي تشكل ممر تهريب لكل شيء، من البشر والبضائع إلى الأسلحة، لكنها أيضاً متنفس اقتصادي للبلدين في ظل أوضاعهما الاقتصادية المأزومة وتريد إسرائيل قطعه

# المعابر السورية اللبنانية

## أنبوب أوكسجين اقتصادي تريد إسرائيل قطعه

بيروت ـ **العربي الجديد**

لا يكتفي العدوان الإسرائيلي بالتدمير الممنهج للاقتصاد اللبناني، بل يسعى جاهداً من جهة لتقطيع أواصر البلد الداخلية، ومن جهة أخرى للضغط أكثر من خلال التهديد بقطع المعابر الحدودية التي تشكل الآن فرصة لعشرات الآلاف النازحين اللبنانيين والسوريين من لبنان إلى سورية هرباً من الغارات المتوحشة المستمرة بلا هوادة. فما هي هذه الحدود وما أهميتها بالنسبة للاقتصادين السوري واللبناني اللذين يعانيان إما من عقوبات أميركية وغربية قاسية بالنسبة للأول أو من أزمة مالية ومعيشية خانقة نتيجة الفساد والهدر وغياب الإصلاح بالنسبة للثاني؟

ترتبط لبنان وسورية ستة معابر شرعية، أهمها على الإطلاق المعبر الرئيسي المعروف باسم «المصنع» من الجانب اللبناني و«جديدة يابوس» من الجانب السوري، والذي قصفته غارة إسرائيلية، ليل الخميس ـ الجمعة، وقطعته بالاتجاهين، وهو يربط بيروت بدمشق، ويقع بين بلدة جديدة يابوس في ريف دمشق الجنوبي الغربي ونقطة المصنع اللبنانية في محافظة البقاع. والثاني معبر «الدبوسية»، الذي يربط قريتي «العبودية» اللبنانية و«الدبوسية» السورية، ويناهز طوله 45 متراً.

ثم معبر «الجوسية»، الذي يُعد بوابة بين البقاع الشمالي من خلال بلدة «القاع» من جهة وبلدة القصير في ريف حمص، ويصفه البعض بأنه «رئة لبنان» الأساسية نظراً لأهميته في تبادل المنتجات الزراعية خصوصاً. والرابع معبر «تلكلخ»، الذي يربط بلدة تلكلخ في ريف حمص بمنطقة «وادي خالد»، أقصى شمال لبنان، ثم معبر «العريضة» الرابط بين قريتين تحملان الاسم نفسه، الأولى في محافظة طرابلس اللبنانية والثانية في محافظة طرطوس السورية. أما المعبر السادس فهو «مطربا»، الذي ضربته غارات العدوان الإسرائيلي أكثر من مرة مانعة إعادة فتحه، علماً أنه عبارة عن جسر صغير فوق قناة مائية، لكن أهميته الحياتية كبيرة بالنسبة لسكان الجانبين نظراً للتداخل الاجتماعي والاقتصادي في تلك المنطقة.

8%

يأتي الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات في سورية بفعل شلل التهريب، فيما اتجه خاما النفط القياسيان الأوروبي والأميركي، الجمعة، لتحقيق مكاسب أسبوعية تناهز ثمانية في المئة.

ومع اشتداد الغارات الإسرائيلية واتساع نطاقها التدميري من أقصى الجنوب إلى أقصى البقاع الشمالي، شكلت معابر المصنع وجوسية والعريضة ممراً لعشرات الآلاف العائلات اللبنانية الهاربة من التهديد المتوحش، كما عشرات الآلاف العائلات السورية في حركة نزوح معاكسة من لبنان إلى بلدهم الأم. وقد رصدت «العربي الجديد» هذه الحركة الكثيفة في معبر جوسية بام العين خلال الأيام الماضية، علماً أنه لا يحظى بتغطية إعلامية كما هي الحال بالنسبة لمعبر المصنع.

فالغارة التي شنتها طائرات العدوان الإسرائيلي وبترت بقنابلها الطريق المؤدي إلى معبر المصنع، جاء تنفيذها بعد ساعات قليلة من تهديد المتحدث باسم جيش العدو أفيخاي أدرعي، الخميس، باستهداف المعابر المدنية بين البلدين.

تعطيل التهريب يضاعف أسعار الغاز والمحروقات في سورية

السلطات اللبنانية تؤكد التدقيق بكل الشاحنات على المعابر

محذراً الدولة اللبنانية من استخدام «حزب الله» هذه المعابر لنقل الأسلحة، وطالبها بتفتيش صارم للشاحنات، وذلك بعد أسبوع من استهداف عدد من المعابر الأخرى بهدف قطع الإمدادات عن الحزب، كما تدعي إسرائيل، مشيرة إلى أن الوحدة 4400 التابعة للحزب والمسؤولة عن إمداده بالأسلحة والذخيرة حاولت على مدار الأسبوع الأخير نقلها إلى جبهة جنوب لبنان.

وهذا ما دفع برئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، الخميس، إلى تأكيد أن الجيش شدد إجراءاته الأمنية على المعابر، لا سيما عند معبر المصنع، موضحاً أنه أوعز للجيش اللبناني والأمن العام بمزيد من التشدد في الإجراءات الأمنية المتخذة على الحدود.

كما نفى وزير الأشغال العامة والنقل علي حمية مزاعم العدو، مؤكداً في مؤتمر صحافي أن معبر المصنع هو كسائر المعابر الجوية والبرية والبحرية، حيث هناك وجود لكافة الأجهزة الأمنية، وعليه فإن الشاحنات التي تمر عبر المصنع وأي معبر حدودي بين البلدين تخضع للرقابة والتدقيق، مشيراً إلى أن «الشاحنات تقف في ساحة معتمدة من قبل مديرية النقل البري، حيث تخضع البضائع داخل الشاحنات للتدقيق والكشف من قبل الجمارك، ثم تخضع أيضاً إلى كافة الفحوصات من قبل سائر الوزارات المعنية، وبعد نيلها الموافقات من الإدارات المعنية واستيفائها الشروط القانونية وفقاً للقانون، تنتقل بعدها إلى جهاز الأمن العام، للتدقيق والتحقق من عدة أمور، إضافة إلى وجود الجيش اللبناني للتدقيق الأمني».

ولاحظ لبنانيون نازحون إلى سورية الأثر المباشر لمحاولات إسرائيل قطع المعابر بين البلدين، لناحية استفحال غلاء المواد التي يتم تهريبها من لبنان، لا سيما المحروقات، وتحديداً البنزين الذي أصبح سعر صفيحته (20 ليتراً) المهربة في سورية يناهز 30 دولاراً، أي ضعفي سعره في لبنان تقريباً، وكذلك الأمر بالنسبة لقارورة الغاز زنة 14 كيلوغراماً والتي وصل سعرها إلى 31 دولاراً، أي أكثر من ضعفي سعرها في لبنان، حيث يبلغ 10,4 دولارات ووزنها عشرة كيلوغرامات، وفقاً لأحدث لائحة أسعار صادرة عن وزارة الطاقة والمياه، صباح الجمعة، والتي تضمنت زيادة سعر صفيحة البنزين 95 أوكتان 16 ألف ليرة إلى مليون و427 ألفاً، والبنزين 98 أوكتان إلى مليون و467 ألفاً، وسعر المازوت 12 ألفاً إلى مليون و315 ألفاً. (الدولار = 89 ألف ليرة).

ورصدت «العربي الجديد» تزايداً واضحاً بنسب تراوح بين 20% و30% على مختلف البضائع الغذائية والاستهلاكية التي يتم تهريبها من لبنان إلى سورية، لا سيما بعدما استهدفت الغارات الإسرائيلية تكراراً معبر العميرية غير الشرعي في منطقة حوش السيد علي (شمال مدينة الهرمل)، فضلاً عن استهدافها جميع معابر منطقة القصر، ما أدى إلى انقطاع عمليات التهريب نهائياً بشكل خاص مع تركيز العدوان على ضرب كل وسيلة نقل مشكوك فيها، أكانت شاحنات أم «بيك أبات» أو حتى سيارات صغيرة مقفلة، وأشهرها «رينو رابيد».

وزادت الطين بلة الغارات على معبر مطربا من الجهة اللبنانية ومحيط الجسر الرئيسي الذي دمرته غارات سابقة.

ويقول أحد بائعي المحروقات المهربة من لبنان إلى سورية لـ«العربي الجديد»، إن المخاوف تتزايد من ارتفاعات كبيرة في أسعار مشتقات النفط إذا ما طالت الأزمة، خاصة مع انطلاق العام الدراسي في سورية وقرب حلول فصل الشتاء، مع ما يصاحبهما من زيادة كبيرة في استهلاك البنزين للنقل والمازوت للنقل والتدفئة، في حين أن المعبر «شبه الشرعي» الوحيد المتبقي على الحدود اللبنانية السورية هو «معبر حرماش»، الذي يتمركز فيه حاجز للجيش اللبناني.

### أضرار الاتصالات في لبنان جراء العدوان

كشف وزير الاتصالات اللبناني جوني القرم بالأرقام، أمس الجمعة، الأضرار اللاحقة بالقطاع جرّاء العدوان الإسرائيلي الغاشم، موضحاً أن 113 محطة «ثابت» (للهاتف الخلوي) خرجت عن الخدمة، 61 منها لأسباب أمنية و15 بسبب السرقات، إلى جانب 114 محطة تابعة لشركة «ألفا» (خلوي أيضاً). وفي إطار تدابير الطوارئ، أعلن القرم في تصريح إذاعي تمديد صلاحيات الخطوط الخلوية مسبقة الدفع سبعة أيام عن تاريخ الاستحقاق، وإرجاء دفع الفواتير الثابتة لمدة شهر واحد. وأوضح الوزير أن المناطق التي شهدت نزوحاً كبيراً سجلت زيادة في الطلب على الشبكة، ما تسبب في ضغط كبير على البنية التحتية، ولمعالجة الأمر، فُعّلت خدمة ناشونال روميننغ (NATIONAL ROAMING)، إضافة الى إعادة توزيع الموارد ورفع الساعات للمحطات التي شهدت زيادة استهلاك. كما أشار إلى أن أكثر الاقضية تضرراً من حيث انخفاض مستوى الخدمة هو النبطية بنسبة 59% ثم صور 35% وحاصبيا 32%. وعن المحطات التابعة لهيئة «أوجيرو»، أعلن القرم أن 26 محطة من أصل 266 أصبحت خارج الخدمة، ما يؤثر على 15 ألف مشترك، أي نسبة 2,2% فقط، على أن تصدر «أوجيرو» تحديثاً لهذه الأرقام يومياً.

لبنانيون عند معبر المصنع الحدودي مع سورية، 27 سبتمبر 2024 (هشام حوراني/ الأناضول)